



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الثالثة والخمسون بعد المائة

روما، 30 نوفمبر/تشرين الثاني – 4 ديسمبر/كانون الأول 2015

تقرير الدورة الثامنة والخمسين بعد المائة للجنة المالية
(روما، 11-13 مايو/أيار 2015)

موجز

نظرت اللجنة خلال دورتها الثامنة والخمسين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي ("البرنامج")، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في مايو/أيار 2015.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في مايو/أيار 2015.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد David McSherry

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719



mn587

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع

المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

		الصفحات
3	مقدمة
4 المسائل المتعلقة ببرنامج الأخذية العالمي	
4 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2014	
6 تعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات	
7 التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة	
9 الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة	
10 تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2014)	
12 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات	
13 التقرير السنوي للمقتش العام، ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي	
15 تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الطوارئ المؤسسية، ورد إدارة البرنامج عليه	
16 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة المستودعات، ورد إدارة البرنامج عليه	
17 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	
17 سياسة مكافحة التدليس والفساد	
18 مسائل أخرى	
18 طرائق عمل لجنة المالية	
19 تاريخ ومكان انعقاد الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة	
20 وثائق أخرى للعلم	

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثامنة والخمسين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Moungui Médi، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Márcio José Alonso Bezerra dos Santos (البرازيل)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Manuel Furtwaengler (ألمانيا)
 - السيد Abdoulaye Traoré (غينيا)
 - السيد Osamu Kubota (اليابان)
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد محمد لغاري (المغرب)
 - السيد Khalid Mehboob (باكستان)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عيّنت لتحل محل السيد Matthew Worrell في هذه الدورة؛
 - السيد Márcio José Alonso Bezerra dos Santos (البرازيل) عيّن ليحل محل السيد Olyntho Vieira في هذه الدورة؛
 - السيد Heiner Thofern عيّن ليحل محل السيد Georg Friedel Cramer بوصفه ممثل ألمانيا للمدة المتبقية من فترة عضويته؛
 - السيد Manuel Furtwaengler (ألمانيا) عيّن ليحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - السيد Benito Jiménez Sauma (المكسيك) عيّن ليحل محل سعادة السيدة Perla Carvalho Soto في هذه الدورة؛
 - السيد محمد لغاري (المغرب) عيّن ليحل محل السيد فوزي لقجع في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عيّنت لتحل محل السيدة Natalie Brown في هذه الدورة.

- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي :
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثامنة والخمسين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية :

• الاتحاد الأوروبي

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2014

- 6- ناقشت اللجنة وثيقة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2014، بدعم من إحاطة قدمتها أمانة البرنامج شملت تفاصيل العناصر الرئيسية للكشوف المالية المراجعة. وتلقت اللجنة أيضا إحاطة من مراجع الحسابات الخارجي عن الرأي غير المتحفظ الذي أصدره بشأنها، جنبا إلى جنب مع تقرير مراجعة الحسابات ذي الصلة.
- 7- وأبلغت اللجنة بعوامل التوقيت التي أدت إلى الفائض في عام 2014 البالغ 236 مليون دولار أمريكي المبلغ عنه في الكشف المالي الثاني مقارنة بمبلغ 21 مليون دولار أمريكي في عام 2013. ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في الإيرادات التي تحققها المساهمات (5.5 مليار دولار أمريكي مقابل 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2013) والتي يعترف بها، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عند تأكيدها تحريريا من قبل الجهات المانحة وإلى الزيادة في مجموع المصروفات (5.2 مليار دولار أمريكي مقابل 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2013) والتي يعترف بها عند تسليم السلع والخدمات.
- 8- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء تحركات العناصر الرئيسية من الكشف الأول: الزيادة في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل (1.7 مليار دولار أمريكي مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2013)؛ والزيادة في رصيد المساهمات المستحقة القبض (2.2 مليار دولار أمريكي مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2013)؛ والانخفاض في المخزونات (579 مليون دولار أمريكي مقابل 665 مليون دولار أمريكي في عام 2013)؛ والزيادة في التزامات استحقاقات الموظفين (566 مليون دولار أمريكي مقابل 422 مليون دولار أمريكي في عام 2013). وأبلغت اللجنة بأن نسبة الاستخدام الإجمالي للميزانية في عام 2014 بلغت 59 في المائة من الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات في الكشف المالي الخامس وبأنه ستقدم معلومات إضافية في عام 2015 لتعكس استخدام الموارد الفعلية التي أتاحت للبرنامج.

9- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة قد أدرجت في عام 2014 وللعام الرابع على التوالي بيانا عن الرقابة الداخلية، وقّعه المدير التنفيذي، لتوفير ضمانات إضافية حول فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. ويسر الأمانة أن تبلغ اللجنة بتحقيق معدل تقديم ضمانات بنسبة 100 في المائة من جميع المديرين.

10- وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره أن يبلغ اللجنة بأنه قد انتهى من مراجعة الحسابات السنوية لعام 2014 وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وأفاد بأن الحسابات السنوية تعبر بأمانة، من جميع الجوانب المادية، عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، وعن أدائه المالي وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أبرز مراجع الحسابات الخارجي التوصيتين الصادرتين عن عملية مراجعة الحسابات لعام 2014.

11- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن عدة جوانب فنية متعلقة بالحسابات السنوية لعام 2014:

(1) *اتجاهات المصروفات*. استفسرت اللجنة عن السبب في أن بنود مصروفات المساعدة (الأغذية والنقد والقسائم الموزعة) أقل بقليل كنسبة من مجموع المصروفات في عام 2014 مقارنة بعام 2013. وأبلغت اللجنة بأن المصروفات قد زادت بوجه عام بسبب زيادة العمليات وأن الوزن النسبي لبعض بنود المصروفات الرئيسية قد تأثر، في جزء كبير منه، ببندين رئيسيين آخرين من بنود المصروفات. والبند الأول هو زيادة في بند تكاليف المرتبات بما في ذلك زيادة لمرة واحدة في عام 2014 بشأن مصروفات إضافية متعلقة بتقييم استحقاقات الموظفين المعيّنين محليا. والبند الثاني هو الزيادة في الخدمات المتعاقد عليها المتعلقة أساسا بزيادة العمليات الجوية في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 100 في المائة تقريبا المحدد في خطة الإدارة الموافق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، يُعتبر نتيجة إيجابية خاصة في ضوء زيادة العمليات والإيرادات.

(2) *الرقابة على التحويلات النقدية*. أبلغت اللجنة بإجراءات الرقابة المطبقة على التحويلات النقدية للمستفيدين والعمل الذي تقوم به الهيئات الرقابية مثل المفتش العام ومكتب التقييم في مجال النقد والقسائم.

(3) *مسألة الرقابة الداخلية التي أثّرت في بيان الرقابة الداخلية لعام 2014*. تلقت اللجنة توضيحات بشأن مسألة عدد حالات الطوارئ من المستوى 3 التي يواجهها البرنامج حاليا. وقد تطلبت زيادة المستوى من البرنامج أن يخططه التنظيمي وأن يرصد بنشاط الأثر على الرقابة الداخلية وأن يتخذ إجراءات تصحيحية، حسب الاقتضاء.

12- إن اللجنة:

(أ) *رحبت* بعرض الحسابات السنوية المراجعة التي تضمنت تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وبيان الرقابة الداخلية المقدم من المدير التنفيذي بشأنها؛

- (ب) أقرت بأن البرنامج واجه تحديات كبيرة في عام 2014 بسبب زيادة عدد حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، وبأن هذه التحديات أثرت على الموارد المتاحة لتنفيذ عملياته وعلى توافر الموارد البشرية أيضاً؛
- (ج) أقرت بتشديد البرنامج على تحسين الشفافية التي تطبق على الإدارة، وكفاءة الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر المؤسسية؛
- (د) رحبت باستمرار المبادرة التي اتخذت بشأن بيانات الضمان الداخلية الصادرة عن جميع المديرين في البرنامج بمن فيهم نائب المدير التنفيذي، ومساعدو المدير التنفيذي، وتوقعت أن توفر هذه المبادرة الأساس لزيادة ثقة الهيئات الإدارية إزاء الرقابة الداخلية؛
- (هـ) رحبت بالجهود التي تتوخى الأمانة بذلها لتعزيز عرض الميزانية بغية تحقيق التوازن بين الميزانية القائمة على الاحتياجات والموارد الفعلية المتاحة؛
- (و) أعربت عن تقديرها للتوصيتين الصادرتين عن مراجع الحسابات الخارجي وأخذت علماً بحالة التوصيات التي قبلتها الإدارة. وفيما يتعلق بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي من السنوات السابقة، طلبت اللجنة أن يتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن رهنا بتوفر الموارد؛
- (ز) لاحظت الرأي غير المتحفظ الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ح) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2014.

تعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

13- استعرضت اللجنة توصيات المدير التنفيذي بشأن تعيين أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات وأشادت بأمانة البرنامج لتنفيذها عملية اختيار مستقلة وشفافة.

14- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت مؤهلات المرشحين الثلاثة الذين أوصى بهم المدير التنفيذي؛
- (ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تعيينهم.

التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة

15- استعرضت اللجنة وثيقة التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة التي تعرض في الجزء الأول منها العمل المزمع القيام به خلال عامي 2015 و2016 لاستعراض الإطار المالي، وتلخص في الجزء الثاني استنتاجات استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة. وإدراكا للروابط بين محركات تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة والهيكل العام لتكاليف البرنامج، جرى تناول التحليل المتبقي لتكاليف الدعم غير المباشرة في سياق استعراض الإطار المالي. وهذا يتماشى مع الإرشادات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بعد المائة¹ في مايو/أيار 2014.

16- وسيتم استعراض الإطار المالي في ضوء مسارات العمل المحددة في الوثيقة، وهي: التخطيط الموحد للقائم على الموارد على المستوى القطري، وتعظيم التمويل بالسلف في البرنامج، واستعراض هيكل الميزانية التشغيلية على المستوى القطري مع مواصلة تطوير هياكل المسألة الداعمة اللازمة لدعم مسارات العمل هذه.

17- وفي رد على سؤال طرحته اللجنة، أكدت الأمانة أن المبادئ الأساسية الثلاثة للبنين المالي لن تتغير نتيجة الاستعراض. وشملت هذه المبادئ طبيعة التمويل الطوعي للبرنامج، ومبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، وتتبع النفقات الخاصة بالمساهمات. وسيبحث هذا الاستعراض كيفية تطبيق المبادئ الأخيرين ولكن طبيعتهما الأساسية لن تتغير.

18- وشكل مكون تكاليف الدعم غير المباشرة من الوثيقة الورقة الثالثة المقدمة كجزء من استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة. وتناول التحليل المتبقي المطلوب كجزء من استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة، بما في ذلك تحليل مفصل لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة، ومستواه المستهدف، والاعتبارات المتعلقة باستمرار استخدام مصادر متعددة لتمويل التكاليف ذات الصلة بالدعم والإدارة من قبيل الأمن والاستثمارات غير المتكررة.

19- ولاحظت اللجنة أن تحليل محركات تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة لم يكن واسعاً على النحو المنشود من قبل، لكنها أقرت بالصعوبات في استكمال مثل هذه العملية في ظل بنين النظم المالية الحالي للبرنامج ونتيجة للتحليل الواسع لمحركات تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة المعروض في الوثيقة، اقترحت أمانة البرنامج معايير لاستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للبرنامج والجزء غير المخصص من الحساب العام.

20- وأقرت اللجنة بالحاجة إلى وضع إطار لسياسة بشأن استخدامات حساب التسوية، بما في ذلك حوكمته. وطلبت أن يوائم البرنامج بين الاستنتاج 2 مع النقطة 3 من مشروع القرار للتأكيد على أن كل أوجه استخدام رصيد

¹ WFP/EB.A/2014/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3

حساب التسوية ستظل خاضعة لموافقة المجلس المجلس التنفيذي للبرنامج. ووافقت الأمانة على تعديل القرار وفقا لذلك.

21- وأبلغت اللجنة بالأساس المنطقي لإعادة النظر في المستوى المستهدف لحساب التسوية، استنادا إلى العمل المضطلع به في عام 2006 والاختلاف الكبير في حجم تمويل البرنامج وعملياته التي ازدادت تعقيدا في العقد الماضي. وأبلغت اللجنة بأنه يتعين تحليل الآثار المالية والاعتبارات الأخرى وعرضها على المجلس قبل اقتراح تغييرات، إن وجدت، في هذا الصدد.

22- وتلقت اللجنة توضيحات إضافية بشأن الاستنتاجين 6 و7 المتعلقة بالأمن ورعاية الموظفين على التوالي، حيث حصلت على تأكيد يفيد بأن معظم هذه المصروفات يمكن أن تعزى إلى مشروعات، وبالتالي تُحمل عليها، في معظم الحالات. وفي الحالات التي لا يمكن فيها أن تعزى الرسوم إلى مشروع معين أو تُسترد منه، فيمكن أن تكون ميزانية دعم البرامج والإدارة مصدر تمويل مناسب. وأكدت الأمانة من جديد أنه يجوز استخدام حساب التسوية لتغطية جزء من هذه التكاليف على أساس استثنائي وبموافقة المجلس التنفيذي. وأبلغت اللجنة أن استخدام الصناديق المواضيعية سيكون لأغراض الدعم فقط وأن إنشاء أي صندوق من هذه الصناديق المواضيعية في المستقبل سيعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

23- إن اللجنة:

- (أ) أجرت تحليلا لوثيقة التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة؛
- (ب) أعربت عن رضاها عن مجالات العمل المتوخاة خلال عامي 2015 و2016 فيما يتعلق باستعراض الإطار المالي، بغية تحسين كفاءة البرنامج وفعاليته وشفافيته؛
- (ج) أيدت الاستنتاجات السبعة التي خلصت إليها الأمانة في الجزء الثاني من الوثيقة فيما يتصل بالانتهاء من استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة؛
- (د) طلبت إدراج صيغة الاستنتاج 2، الذي أكد أن كل أوجه استخدام رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة ستظل خاضعة لموافقة المجلس، صراحة في مشروع القرار؛
- (هـ) شجعت الأمانة على إعداد بنیان مالي منقح لتيسير الحصول على رؤية أوضح لمحركات تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة والتكاليف التشغيلية.

الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة

- 24- أجرت اللجنة تحليلاً لوثيقة الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2015/6-D-1).
- 25- وأقرت اللجنة بأنه نظراً للإيرادات غير المسبوقة في عام 2014، فقد وصل مستوى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في نهاية عام 2014 إلى 189.8 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز المستوى المستهدف الحالي البالغ 4 أشهر من مصروفات دعم البرامج والإدارة بمبلغ 95.9 مليون دولار أمريكي.
- 26- وأخذت اللجنة علماً بالتحويلات المقترحة من حساب التسوية، وهي: (1) 50 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة؛ (2) 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء صندوق برنامج رفاه الموظفين؛ (3) 18 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة في عام 2015.
- 27- ولاحظت اللجنة أن الأمانة تسحب كل الرصيد الزائد لحساب التسوية في الوقت الذي يُقترح فيه إعادة النظر في المستوى المستهدف لهذا الحساب. غير أنها أقرت بأنه من المتوقع تراكم فوائض إضافية في حساب التسوية في عامي 2015 و2016 حيث تشير التوقعات إلى أن الإيرادات الناتجة عن تكاليف الدعم غير المباشرة ستتجاوز مصروفات دعم البرامج والإدارة المقررة.
- 28- وناقشت اللجنة كيف يمكن أن تميز، بالنسبة لاستخدام حساب الاستجابة العاجلة، بين وظيفة تقديم المنح ووظيفة تقديم القروض وأقرت بأن هناك حاجة إلى إرشادات واضحة عند تحويل القروض إلى منح.
- 29- وأيدت اللجنة تحويل الأموال إلى حساب الاستجابة العاجلة، إقراراً بفوائده وبالرصيد المتدني المتاح فيه، مع الأقرار بالحاجة، في ضوء مستوى الطلب، إلى محاولة الحفاظ على قدرة دنيا لتقديم القروض لا تقل عن 50 مليون دولار أمريكي. وتساءلت عما إذا كان التحويل البالغ 50 مليون دولار أمريكي كافياً، وأبلغت بأن الزيادات الأخرى يجب أيضاً أن تُدعم من خلال مساهمات الجهات المانحة في حساب الاستجابة العاجلة، والتي تبلغ حالياً ما يقرب من 50 مليون دولار أمريكي سنوياً.
- 30- ولاحظت اللجنة أن المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة زاد إلى 200 مليون دولار أمريكي في خطة الإدارة 2015-2017، فاستفسرت عن معنى مصطلح "المستوى المستهدف". وأبلغت اللجنة بأن تعريف المستوى المستهدف تغير مع مرور الزمن، فهو يشير في بعض الأحيان إلى المستوى السنوي المرغوب فيه من مساهمات الجهات المانحة في حساب الاستجابة العاجلة، ويشير في أحيان أخرى إلى الرصيد المرغوب في أن يكون متاحاً في الحساب.

وُلِّفت انتباه اللجنة إلى المادة 4-3 من النظام المالي، التي تشير إلى المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة، وأقرت بأنه يمكن توضيح التعريف في النظام المالي.

31- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن صندوق رفاه الموظفين يمثل أولوية لضمان أن يكون بوسع البرنامج توفير مرافق وخدمات الرفاه الكافية للموظفين في الميدان. وأبلغت اللجنة بأن التحويل المقترح وقدره 10 ملايين دولار أمريكي هو تمويل أولي لإجراء إصلاحات ضرورية تأخر تنفيذها في المرفق وسيضطلع بها على مدى عدة سنوات. وتمشيا مع نموذج تمويل صندوق الطوارئ الأمنية، سيتم الحفاظ على صندوق برنامج رفاه الموظفين أيضا من خلال اعتماد ضمن التكاليف القياسية للوظائف، سيتم تحديده كميا في خطة الإدارة. وأبلغت اللجنة بأن الإدارة ستكون مسؤولة عن المقترحات التفصيلية بشأن استخدام الأموال، من خلال استعراض مقترحات حالات الاستثمار التي حصلت عليها لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد ووافقت عليها.

32- ورحبت اللجنة بالمستوى الإضافي من التفاصيل المقدم بشأن المبادرات المؤسسية الحاسمة وأوصت بإبلاغ المجلس بصفة دورية عن التقدم الذي تحرزه هذه المبادرات.

33- إن اللجنة:

- (أ) أجرت تحليلا لوثيقة الاستخدام الاستراتيجي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة؛
- (ب) أيدت التحويلات المقترحة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الواردة في الورقة في المجالات الاستراتيجية الثلاثة التالية: حساب الاستجابة العاجلة (50 مليون دولار أمريكي)؛ وإنشاء صندوق برنامج رفاه الموظفين (10 ملايين دولار أمريكي)؛ وتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة (18 مليون دولار أمريكي لعام 2015)؛
- (ج) أقرت بأن حجم التحويلات المقترح يبدو حكيما في ضوء التوقعات بشأن إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ومصروفات دعم البرامج والإدارة في عام 2015؛
- (د) طلبت من الأمانة توضيح معنى المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج

(1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2014)

34- استعرضت اللجنة الوثيقة تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2014) والتي قدمت تفاصيل عن استخدام أدوات التمويل بالسلف في عام 2014 وعن التحسينات التي أدخلت على التنفيذ خلال عام 2015.

35- وأبلغت اللجنة أن نطاق الوثيقة اتسع في عام 2014 ليشمل التغييرات التي وافق المجلس التنفيذي على إدخالها في البنين المالي للبرنامج. ولأول مرة، تتضمن الوثيقة تفاصيل عن سلف الخدمات المؤسسية، بالإضافة إلى تحليل السلف المقدمة عن طريق مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات، وحساب الاستجابة العاجلة، ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، التي استمر إدراجها من السنوات الماضية.

36- واستعرضت اللجنة الحجم المتزايد للقروض المقدمة كسلف عن طريق مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات، فقد تجاوز هذا الحجم لأول مرة مبلغ مليار دولار أمريكي في عام 2014، وأبلغت بأن هذه الممارسة في طريقها لأن تصبح ممارسة العمل المعممة في البرنامج ككل. كما قُدمت إلى اللجنة تفاصيل عن القروض المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة، حيث سجلت القروض والمساهمات المقدمة أرقاماً قياسية أيضاً في عام 2014. إضافة لذلك، جرى استعراض مرفق الإدارة الشاملة للسلع وسلف الخدمات المؤسسية، حيث تمكن المرفق من تخفيض المهل اللازمة للتسليم إلى 27 يوماً (مما يشكل تحسناً إضافياً بنسبة 2 في المائة مقارنة بعام 2013).

37- وأبلغت اللجنة، في رد على سؤال طرحته بشأن تفاصيل المنح المقدمة في عام 2014، بأن القيمة الكلية للمنح المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة في عام 2014 بلغت 30.46 مليون دولار أمريكي، وهي تعزى لاستجابة البرنامج الإقليمية للأزمة في سورية. وردا على ملاحظات تتعلق باعتماد قدرة مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات في مجال تقديم السلف على تلقي المساهمات بدون تقييدات أو بعدد قليل منها، أبلغت اللجنة بأن المرفق، بالفعل، كان بإمكانه أن يقدم قدراً من السلف أكبر مما قدمه في عام 2014، لو أن التقييدات على مساهمات المانحين كانت أقل. ولاحظت اللجنة أن البرنامج يعمل على التقليل من هذه التقييدات، على أن مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات قدم رغم ذلك مساهمات إيجابية جداً في تحقيق استجابة البرنامج التشغيلية.

38- ولاحظت اللجنة أوجه التشابه بين مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات، الذي يعمل على أساس توقعات مساهمات المانحين المقدمة للمشروعات أو المساهمات المتعددة الأطراف، وبين الإقراض من حساب الاستجابة العاجلة الذي يجري على أساس الرصيد المتوفر في الحساب. وسألت اللجنة عما إذا كان من الممكن توحيد إقراض المشروعات بأكمله في مرفق للتمويل بالسلف يعمل بمثابة "مركز إقراض موحد". وأبلغت اللجنة بأن من الممكن النظر في هذه المسألة في سياق أحد مسارات العمل المخطط لها في إطار استعراض الإطار المالي، وهي مسألة يمكن أن تشكل مجالاً مثمراً للمناقشة مع الأعضاء في الوقت المناسب.

39- إن اللجنة:

(أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني -

31 ديسمبر/كانون الأول 2014)؛

- (ب) لاحظت مع الارتياح العرض الشامل للمعلومات حول أداء الآليات خلال عام 2014؛
- (ج) تطلعت قدما إلى مواصلة المناقشات، في سياق استعراض الإطار المالي، حول أوجه التشابه بين مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات والإقراض عن طريق حساب الاستجابة العاجلة، وكذلك حول أية فرص لتوحيد أدوات إقراض المشروعات في البرنامج في مرفق للتمويل بالسلف يعمل بمثابة "مركز إقراض موحد"؛
- (د) دعت المجلس التنفيذي إلى تحليل التقرير والإحاطة به علما.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

- 40- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات *التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات*، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2014 حتى 31 مارس/آذار 2015، والتي اجتمعت للجنة خلالها ثلاث مرات. وغطت المواضيع التي جرت مناقشتها في جلسات مفتوحة مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات المنصوص عليها في اختصاصاتها. وقد ساعدت الجلسات التي عقدت مع المدير التنفيذي وهيئة مكتب المجلس التنفيذي لجنة مراجعة الحسابات في تحديد أهم المسائل التي ستنظر فيها.
- 41- ونظرت لجنة المالية في النقاط الرئيسية للتقرير الذي قدمه رئيس لجنة مراجعة الحسابات بما في ذلك الزيارات الميدانية التي قام بها عضوان من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، والتطورات الجديدة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، واستعراض سياسة مكافحة التديس والفساد، وتقييم نُهج الضمان الإيجابي، وبيان الرقابة الداخلية، والكشوف المالية، وعمليتي مراجعة الأداء، واستعراض العدالة الداخلية.
- 42- وردا على أسئلة حول كيفية اختيار مواقع الزيارات الميدانية وحول نوع الإبلاغ اللاحق بشأنها، أُبلغت اللجنة بأن القرار بشأن مكان السفر يُتخذ على أساس الاقتراحات المقدمة من إدارة البرنامج، مع الأخذ بعين الاعتبار جدوى تكاليف السفر من حيث محل إقامة أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وبأن تقريرا عن الزيارة الميدانية قُدم إلى هيئة مكتب المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج. وتلقت لجنة المالية أيضا تأكيدا يفيد بأنه تم النظر في النتائج التي توصلت إليها الهيئات الرقابية الأخرى قبل المشاركة في الزيارات الميدانية.
- 43- وفيما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أُبلغت لجنة المالية بأنه يجري الاضطلاع باستعراض آخر هذا وبأن هذا البند سُنْاقش مرة أخرى في دورة لاحقة للجنة مراجعة الحسابات؛ وسيتاح المزيد من المعلومات في تقرير لجنة مراجعة الحسابات في عام 2016.

44- ووجه رئيس لجنة مراجعة الحسابات، بالنيابة عن لجنته، الشكر إلى المدير التنفيذي والأعضاء الآخرين في الإدارة العليا للبرنامج وهيئة مكتب المجلس التنفيذي على تعاونهم، وأثنى على عمل الهيئات الرقابية الأخرى في البرنامج.

45- وأعربت لجنة المالية عن تقديرها لعمل لجنة مراجعة الحسابات، ولاحظت الرأي الإيجابي للجنة مراجعة الحسابات بشأن عمل البرنامج. وطُلب من لجنة مراجعة الحسابات إعادة النظر في مستوى التفاصيل الواردة في تقريرها السنوي وتقييم كيفية إعادة التوازن بين محتوى التقرير والمحاضر المقدمة إلى هيئة مكتب المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج بعد كل دورة من دورات لجنة مراجعة الحسابات. كما أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي قام بها رئيس لجنة مراجعة الحسابات المنتهية ولايته، السيد أنطوان أنطون.

46- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات للفترة من 1 أبريل/نيسان 2014 إلى 31 مارس/آذار 2015، وأثنت على عمل لجنة مراجعة الحسابات بوصفها هيئة للإدارة والرقابة؛
- (ب) أخذت علماً بجميع التوصيات ذات الصلة بعمل لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك تحليلها للكشوف المالية، والمحاسبة، وأنشطة المراجعة؛
- (ج) طلبت من لجنة مراجعة الحسابات إعادة النظر في الشكل الحالي لتقريرها السنوي بغية توفير تحليل أكثر تفصيلاً إن أمكن بشأن المسائل التي يجري استعراضها؛
- (د) وافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2015 للنظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي

47- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للمفتش العام وكذلك بالمذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن لدى البرنامج بيئة رقابية داخلية مستقرة كما لاحظت شراكة الأعمال المثمرة البناءة بين المفتش العام وإدارة البرنامج.

48- وأبرز المفتش العام فرص تعزيز المساءلة التي يوفرها الكشف للجمهور العام عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش، حيث تم الكشف عن أكثر من 40 تقريراً للجمهور العام في عام 2014؛ وتنقيح قوالب تقارير المراجعة الداخلية لإتاحة مزيد من الفعالية في نقل الرسائل الأساسية؛ وزيادة التركيز على تحديد التدليس الذي يمارسه الباعة؛ وتعزيز تقديم الخدمات الاستشارية لإدارة البرنامج.

49- وناقشت اللجنة تحويلات النقد والقسائم المستمرة في النمو من حيث حجمها ومن حيث أهميتها بالنسبة للبرنامج. وقد لاحظت عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2014 في عدة بلدان تطورات إيجابية، وأبرزت فرص تعزيز الرقابة الداخلية.

50- وأبلغ المفتش العام اللجنة بتداعيات الخسائر الناشئة عن التدليس في عام 2014، والتي ارتفعت بنسبة الضعفين مقارنة بعام 2013، مع أنها لا تغطي إلا 0.015 في المائة من مجموع مخصصات موارد البرنامج. وأفاد بأن زيادة الخسائر نجمت عن تحول في تركيز التحقيقات وليس عن تدهور في إطار الرقابة المنهجية في البرنامج.

51- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن المفتش العام، بالتعاون مع الأمانة ولجنة مراجعة الحسابات، وبدعم من استعراض تقني أجرته شركة محاسبة كبيرة، قد أجرى تحليلاً لفرصة تقديم رأي ضمان إيجابي كلي. ولاحظت اللجنة الاستنتاج القائل بأن رأي الضمان الإيجابي الكلي ليس مناسباً في هذا الوقت بالنسبة للبرنامج، وأنه يلزم تحديد خطوات إضافية من جانب إدارة البرنامج مع أخذ تخصيص الموارد بعين الاعتبار.

52- وأبلغ المفتش العام اللجنة بالتحديات المواجهة في مجالات مراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تحديات تناولتها عدة عمليات مراجعة لأمن المعلومات والاتصالات، كما أشار إلى تقدير شامل للمخاطر يجري بدعم قدمه استشاري خارجي متخصص، وإلى تنفيذ خطة لعمليات المراجعة مدتها ثلاث سنوات.

53- وطلبت اللجنة توضيحاً عن إغلاق توصيات المراجعة المتعلقة بالمخاطر المرتفعة والمتوسطة، وخصوصاً عن حالة تنفيذ مكتب إدارة الباعة وفقاً لنتائج مراجعة المشتريات في عام 2013. وأبلغت اللجنة أن الأمانة تدير المخاطر بصورة استباقية، وقد أحرز تقدم كبير في إغلاق عدد من التوصيات خلال السنة السابقة. وأظهرت نتائج نهاية السنة انخفاضاً كبيراً في التدابير المتفق عليها التي لا تزال مفتوحة، على الرغم من زيادة التغطية المشمولة بالمراجعات. كما أُبلغت اللجنة أن البرنامج يعتزم تعيين موظف لإدارة الباعة للقيام بتصميم وتنفيذ نظام ملائم بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2015.

54- وقدمت لجنة معلومات إضافية عن المخاطر المحددة المتعلقة بتجزؤ إدارة الميزانية. ويجري معالجة هذه المخاطر من خلال الاستعراض الجاري للبنيان المالي والنظام المالي الذي تقوم به إدارة البرنامج.

55- وطرحَت اللجنة أسئلة عن نشر الموظفين، مع الاهتمام بصورة خاصة باحتياجات إدارة عدة حالات طوارئ من المستوى 3، وأبلغت أن المراجعة لم تأتِ بأدلة على وجود أثر سلبي على بيئة الرقابة الداخلية.

56- ورحبت اللجنة، عموماً، بالعرض الذي قدمه كل من المفتش العام ورئيس الديوان (الذي مثل المدير التنفيذي)، وأعربت عن ارتياحها لعلاقة العمل البناءة بين مكتب المفتش العام وإدارة البرنامج في معالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والمراقبة.

57- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام مقترناً بمذكرة المدير التنفيذي بشأن ذلك التقرير السنوي؛
- (ب) رحبت باستقلال مكتب المفتش العام ولاحظت بروح إيجابية المستوى العالي لعلاقة العمل والتعاون مع إدارة البرنامج؛
- (ج) لاحظت رأي الضمان الإيجابي الصادر عن المفتش العام بشأن مسائل الحوكمة الداخلية وبشأن إدارة البرنامج للمخاطر؛
- (د) طلبت إلى المجلس أن يأخذ علماً بتعليقات اللجنة وبالتقرير المقدم إليه للنظر فيه.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الطوارئ المؤسسية، ورد إدارة البرنامج عليه

58- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الطوارئ المؤسسية في البرنامج، وساند مراجع الحسابات الخارجي المناقشة بإحاطة قدمها وأوضح فيها أن الهدف الرئيسي لمراجعة الأداء يتمثل في السعي عموماً إلى الحصول على ضمان مفاده أن البرنامج استطاع أن يدير تلك الطوارئ المؤسسية المتعددة بصورة اقتصادية وكفؤة وفعالة، متوخياً تحقيق الهدف النهائي لتقديم أقصى ما يمكن من المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المستفيدين المستهدفين. وقد غطت المراجعة المقر الرئيسي للبرنامج في روما، ومكاتبه الإقليمية في القاهرة وداكار وبانكوك، ومكاتبه القطرية في الكاميرون والفلبين وجنوب السودان، ومكتب المنسق الإقليمي للطوارئ في عمان، وشملت جميع حالات الطوارئ من المستوى 3، التي شهدتها الفترة من يناير/كانون الثاني 2010 إلى سبتمبر/أيلول 2014.

59- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بتقديم سبع توصيات إلى الأمانة، وهي تتعلق بما يلي: توثيق قرار إعلان حالات الطوارئ من المستوى 3؛ ومتابعة قرارات فرقة العمل الاستراتيجية؛ وإعداد تقارير استخلاص الدروس بعد حالات الطوارئ؛ وصيانة موقع المعلومات OPWeb؛ والإبلاغ عن المعلومات المالية المتعلقة بالطوارئ المؤسسية؛ وتعبئة الموارد؛ وإدارة المخاطر. وأبلغت اللجنة بقبول ست من التوصيات وبقبول توصية واحدة بصورة جزئية، وبأن من المنتظر أن يعزز تنفيذ التوصيات المقبولة فعالية إدارة الطوارئ المؤسسية.

60- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها بخصوص مسائل محددة تتعلق بكيفية توثيق قرار إعلان حالة طوارئ من المستوى 3، ومتابعة قرارات فرقة العمل الاستراتيجية، والمعايير المستخدمة لتخفيض حالة طوارئ من

المستوى 3. وعلمت اللجنة أن قرار إعلان وتخفيض حالة طوارئ من المستوى 3 يتصل اتصالاً مباشراً بالحاجة إلى زيادة كبيرة في القدرات، وأن هناك فرقاً بين إعلان البرنامج لحالة طوارئ من المستوى 3 وبين إعلان حالة طوارئ من المستوى 3 على صعيد المنظومة ككل. وناقشت اللجنة الدورين المتكاملين اللذين تضطلع بهما فرقة العمل الاستراتيجية وفرقة العمل التشغيلية في إدارة الطوارئ المؤسسية.

61- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الطوارئ المؤسسية، ورد الإدارة عليه؛
- (ب) أعربت عن تقديرها لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي السبع، والتي قبلت الأمانة ستاً منها وقبلت واحدة منها بصورة جزئية؛
- (ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة المستودعات، ورد إدارة البرنامج عليه

62- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة للمستودعات في البرنامج، وساند المناقشة مراجع الحسابات الخارجي بإحاطة قدمها وأوضح فيها أن الهدف الرئيسي لمراجعة الأداء يتمثل في السعي إلى الحصول على ضمان مفاده أن البرنامج، في إدارته لمستودعاته، كان يعمل بصورة اقتصادية وكفؤة وفعالة، وأن إدارته للسلع الغذائية المخزونة في تلك المستودعات كانت متماشية مع الكتيبات الدليلية لديه ومع خطوطه التوجيهية الموجودة. وقد غطت المراجعة المقر الرئيسي للبرنامج في روما، وثلاثة مكاتب إقليمية منتقاة، وخمسة مكاتب قطرية، ومكتب المنسق الإقليمي للطوارئ في عمان، وشملت الفترة من يناير/كانون الثاني 2012 إلى يونيو/حزيران 2014.

63- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة أنه قدم للأمانة عشر توصيات تتعلق بما يلي: وضع توجيهات عالمية بشأن إدارة المستودعات؛ ووضع خطة عمل وخطة فرعية لإدارة المستودعات؛ وتنقيح الكتيبات الدليلية المختلفة المعتمدة لدى البرنامج؛ وتخطيط المستودعات لإدارة الأماكن؛ وإدارة جودة السلع الغذائية في المستودعات؛ والسلامة من الحرائق والتأمين ضدها؛ والتخلص من السلع التالفة/المعطوبة؛ ورصد المخزونات المحتفظ بها لدى الشركاء المتعاونين؛ وتدريب العاملين على إدارة المستودعات؛ والافتقار إلى بيانات مركزية. وأبلغت اللجنة بقبول جميع التوصيات، وبأن من المنتظر أن يعزز تنفيذها الكفاءة والفعالية في إدارة المستودعات.

64- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها بخصوص مسائل محددة تتعلق بمنهجية جمع العينات المستخدمة أثناء المراجعة؛ وتواتر تحديث الأمانة لمختلف الكتب الدليلية؛ ورصد ما يقوم به الشركاء المتعاونون من توزيع وما يصيبهم من خسائر؛ والتسوية بين نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) ونظام شبكة البرنامج

ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز) فيما يتعلق بالمخزونات المبلغ عنها؛ والفصل بين المواد الغذائية وغير الغذائية المخزنة في بعض مرافق المستودعات.

65- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة المستودعات، ورد الإدارة عليه، وأحاطت علماً بتوصياته؛
- (ب) لاحظت بارتياح النتائج التي خلص إليها مراجع الحسابات الخارجي وقبول الأمانة لجميع التوصيات؛
- (ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات وفقاً للأطر الزمنية المحددة في الوثيقة.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

66- ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد إحاطة قدمتها الأمانة سلطت الضوء فيها على التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي لا تزال معلقة. وبحلول أبريل/نيسان 2015، تم إغلاق 19 توصية من التوصيات المعلقة البالغ عددها 51 توصية والمرحلة من التقرير السابق.

67- ولاحظت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي قدم آراء على جميع التوصيات التي اعتبرت الأمانة مستكملة. وكرر مراجع الحسابات الخارجي تأكيد أنه تم التحقق بشكل شامل من التوصيات المنفذة ومناقشتها مع إدارة البرنامج.

68- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) شجعت الأمانة على السعي إلى تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشكل استباقي.

سياسة مكافحة التدليس والفساد

69- أحاط المفتش العام ومدير مكتب التفتيش والتحقيق للجنة علماً بتنقيح سياسة مكافحة التدليس والفساد مع توضيح الأساس المنطقي لتنقيحها.

70- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن عدد من النقاط، بما في ذلك عملية التشاور، ونطاق الانطباق، والتحديات التي تواجه التنفيذ، وأنشطة مكافحة، وآلية الإبلاغ، والملحقة القضائية لمرتكبي التدليس والفساد، ودقة ترجمة السياسة إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى، والاستعراض الاستباقي للنزاهة.

71- وطلبت اللجنة النظر في الموارد الإضافية التي قد يحتاجها مكتب المفتش العام لتنفيذ السياسة وشددت على ضرورة وأهمية المنع الفعال والتدريب على النحو المشار إليه في السياسة من أجل تعزيز مكافحة التدليس والفساد.

72- ورحبت اللجنة بمبادرة البرنامج لتنقيح سياسة مكافحة التدليس والفساد الحالية وأعربت عن تقديرها لذلك، وأقرت بأن السياسة المنقحة تغطي العناصر المطلوبة لمكافحة التدليس، وبأنها ستعزز قدرة البرنامج على منع التدليس والفساد والكشف عنهما.

73- إن اللجنة:

(أ) استعرضت سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة؛

(ب) أوصت المجلس بالموافقة على السياسة في الدورة السنوية لعام 2015.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

74- لاحظت اللجنة أهمية استعراض طرائق عملها باستمرار من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها الشاملة.

75- وفي هذا الصدد، فإن اللجنة:

(أ) أشارت إلى أهمية تلقيها الوثائق من الأمانة في إطار الحدود الزمنية المقررة ليتها لها الوقت الكافي لاستعراض تلك الوثائق قبل الدورة؛

(ب) شجعت الأمانة على استكشاف إمكانية تبادل الخبرات بين لجنة المالية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استعراض كل منهما للمسائل المتعلقة بالبرنامج؛

(ج) شجعت الأمانة، إقراراً منها بجدول أعمال اللجنة الزاخر وما يصاحبه من أعباء العمل، على النظر في خيارات يمكن أن تخفف من أعباء العمل تلك.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة

76- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها التاسعة والخمسين بعد المائة في روما في الفترة من 2 إلى 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وثائق أخرى للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف
(المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4(ح) من اللائحة العامة)